إسم الباحث: د. كريم حسن أحمد همام
عنوان البحث: فعالية برامج المؤسسات الحكومية والأهلية فى الدمج المجتمعى لأطفال الصعوبات التعليمية
الجامعة: جامعة حلوان
البلد: جمهورية مصر العربية

أولا: مدخل لمشكلة الدراسة:

إن مهنة الخدمة الاجتماعية تهدف إلى إحداث تغييرات ايجابية على مستوى المجتمع ، وذلك عن طريق تحسين حال المجتمعات والمؤسسات ومساعدتها على إشباع احتياجات المواطنين و إيجاد الحلول لمشكلاتهم ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق كشف الحقائق للجماعات المختلفة وتعريفها بحقوقها وتشخيص مشاكلها والتدرج بها إلى الوصول إلى غاياتها في إطار نظام من الديموقراطية الصحيحة، وإنصاف الفئات الضعيفة في المجتمع والعمل على مساعدتها للتمتع بحياة كريمة في محاولة للوصول إلى تحقيق ما يسمى بالعدالة الاجتماعية وذلك عن طريق التأثير في القرارات المجتمعية التي تتخذ في المجتمع والخاصة بالبرامج والمشروعات والخدمات بحيث تؤدى تلك القرارات إلى إنصاف الفئات الضعيفة والمهمشة مثل الأطفال .

وتعتبر دراسة الطفولة واحدة من المعالم التي يستدل بها على تبلور الوعي العلمي في المجتمع كما تعتبر جزءا من الاهتمام بالواقع والمستقبل معا حيث يشكل الأطفال شريحة واسعة من المجتمع ويشكلون أيضاً الجيل التالي ، فالطفولة هي أمل المستقبل وأطفال اليوم هم شباب الغد الذين ستنتقل إليهم شئون المجتمع وتحمل واجباته والمساهمة في دفع عجلات بنائه وتقدمه، فإذا ما توفرت للطفل سبل الإعداد والتنشئة السليمة التي تعمل على تكوين الفرد تكوينا سليما، يكون جزءاً يشارك بإيجابية في صنع الحياة. ( )

وتعتبر السنوات الأولى من الطفولة أهم فترات الحياة لما لها من أثر خطير في توجيه حياة الإنسان، ففي السنوات الأولى تتكون شخصية الإنسان وتتشكل طباعه وتكتسب عاداته وميوله واتجاهاته.( )

ومنذ آلاف السنين كان المجتمع دائما ما يواجه مسئولية رعاية أنواع مختلفة من المشكلات الخاصة بالطفولة ، وفى أغلب هذه المشكلات كان السبب الأساسي الذي يدفع المجتمع لتحمل مسئوليات رعاية الأطفال هو حالة الضعف أو العجز التي كان عليها الأطفال، وكانت استجابة المجتمع تتمثل في إنقاذ الطفل من أشكال الفقر القاسية أو الاستغلال أو عدم المساواة ، ومن خلال النصف الثاني من القرن العشرين بدأ يتسع مفهوم رعاية الطفل ويأخذ معناه الدقيق ، ليشمل الحركات المنظمة المتعددة

وأنـواع النشـاط المختلفـة التـي تسـتهدف توفـير الرعايـة لكافـة الأطفـال وخاصـة ذوى الإحتياجـات الخاصـة.( )
وإن نقطة الانطلاق الأولى والبداية الصحيحة في استراتيجيات التنمية هي رعاية وحماية الأطفال ، وذلك لأن طفولة اليوم هى القوى البشرية الفاعلة فى مستقبل الغد، وتبلغ نسبة الأطفال (من يوم إلى ١٨ سنة) فى جمهورية مصر العربية ٣١,٦٪ من إجمالى سكان مصر.( )

هذا والتركيب البنائى من الأطفال فى أى مجتمع يحتوي على شريحة من المعاقين الذين يعانون من بعض القصور البدنى أو العقلى الذى يحول بينهم وبين باقى شرائح المجتمع من الأطفال الأصحاء.( )
وتعتبر صعوبات التعلم من المشكلات التربوية الخاصة لأنها ذات أبعاد تربوية ونفسية واجتماعية نظرا لتزايد أعداد التلاميذ الذين يعانون من صعوبات التعلم من مادة أو معظم المواد الدراسية لعجزهم الدراسي، وتكرار رسوبهم في الصف الدراسي ، مما يجعلهم لا يتواءمون مع الفصول الدراسية العادية والمناهج العادية فمنهم من يتخلفون في تعلم الكلام، أو لا تنمو لديهم سهولة استخدام اللغة، أو الذين يواجهون صعوبة بالغة في تعلم القراءة، أو القيام ببعض العمليات الحسابية، وبشكل عام يعجزون عن التعلم بالاساليب المعتادة مع أنهم ليسوا متخلفين عقليا، ولكنهم يتخلفون عن نظائرهم ويفشلون في التعلم لأسباب مختلفة، إلا انه يجمع بينهم جميعا مظهر واحد على الاقل هو التباعد أو الانحراف في نمو القدرات. ( )

وعلى الرغم من الجهود التي تبذل إلا أن هناك فئة من الأطفال يعانون من الصعوبات مثل تأخر الكلام ، ومشكلات القراءة أو الكتابة أو التهجئة أو الحساب أو فهم اللغة ، أو الاندفاعية و تشتت الذهن وسوء تركيز الانتباه والحركة المفرطة، وكذلك سوء التوافق والتواصل الاجتماعي، وقد أرجع المتخصصين حدوث تلك الصعوبات والتي أطلق عليها مصطلح صعوبات التعلم إلى أسباب كثيرة من أهمها الخلل الوظيفي في نمو المخ، أو الاضطرابات العصبية والنفسية، أو العوامل البيئية الخارجية، وغيرها من الأسباب. ( )
ولكل الأطفال الحق في الرعاية والحماية والمساواة فى الحقوق ويجب على المجتمع متمثلاً فى المؤسسات العاملة على رعاية الأطفال الإهتمام بتلك الفئة سواء إن كان على المستوى الدراسى أو الحياتى بشكل عام وعدم التمييز بين الأطفال والمساهمة فى تنميتهم إجتماعياً وصحياً ونفسياً. ( )
وتعد صعوبات التعليم واحدة من أهم المشكلات الاجتماعية والسيكلوجية التى تتواجد ليس فقط في بلدان العالم الثالث كما سبق وأشارت التقديرات، وإنما أيضاً في الدول الصناعية المتقدمة، إلا أن معرفتنا بالظروف المحيطة بهذه المشكلة حتى يمكن التعامل معها من منطلق علمي هي معرفة ضحلة ، ينقصها العمق والتكامل، ودعم المؤسسات العاملة فى المجتمع والمهتمة بتلك الفئة من حيث تقديم برامج محددة تهتم برفع إمكاناتهم .

من هنا أولت الدولة اهتماماً كبيراً بفئة المعاقين، حيث أعطت اهتماماً كبيراً لرعايتهم وتأهيلهم اجتماعياً ومهنياً لإيمانها التام بمبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين من ناحية وحتى يتاح لهم الإسهام فى بناء مجتمعهم كلاً حسب قدراته وإمكانياته المتاحة من ناحية أخرى، وهذا لا يتأتى إلا إذا اهتم جميع أفراد المجتمع من خلال مؤسساته الحكومية والأهلية العاملة فى مجال العمل الاجتماعى بالمعاقين ودمجهم بمجتمعهم. ( )
ومؤسسات رعاية وتأهيل المعاقين سواء كانت حكومية أو أهلية لها نظام عمل محدد يعتمد على فلسفات خاصة تتناسب مع الفئات التى تتعامل معها وخصائص معينة تتميز بها عن غيرها من المنظمات التى تخدم فئة الأسوياء، وتسعى هذه المؤسسات إلى تحقيق أهدافها المنشودة باستخدام كافة مواردها المتاحة والتى يمكن إتاحتها سواء كانت البشرية منها أو غير البشرية، حيث أن هدفها الأساسى هو تأهيل المعاقين وإعادة دمجهم فى

المجتمع، ويتعاون فريق العمل داخل هذه المنظمات لإنجاز تلك الأهداف بمساعدة الأخصائى الاجتماعى، الذى يسعى لاستخدام معارفه ومهاراته فى الوصول إلى تلك الأهداف. ( )

وقدت شهدت الأونة الاخيرة بدايات حقيقية من أجل أرساء قواعد ثابتة لحقوق ذوي الإعاقة، ولا شك أن القرارات والمواثيق العالمية وكذلك التي سنت على مستوي العالم العربي وما تضمنته من قوانين وتوجيهات من أجل حقوق ذوي الإعاقة إنما جاءت متطابقة مع ما تضمنته الشرائع السماوية وما نادت به من تكريم الإنسان، كل إنسان، استخلفه الله على الأرض بالتكافل الاجتماعي ( ).

وعليه فنجد أن نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمر القمة التي عقدته الأمم المتحدة (مونتيري ٢٠٠٢)، (والدوحة ٢٠٠٨) (ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ٢٠٠٢م) جميعها لتؤكد علي جانب أو قضية من القضايا المتعلقة بالإعاقة ومن أمثلة ذلك قضية الإحصاءات وقياس الإعاقة والتي تشكل واحدة من نقاط الضعف لدي معظم الحكومات في معالجتهاوعلى ضوء ذلك عقد المؤتمر العربي الإقليمي بشأن (المعايير المتعلقة بالتنمية وحقوق الأشخاص ذوي الاعاقات – بيروت مايو ٢٠٠٣) وقد صدر عن هذا المؤتمر إعلان أكد فيه علي ضرورة المشاركةالفعالة في صياغة الاتفاقية حيث شملت الطفل المعوق بالإضافة إلى الفئات الأخري من المعوقين مع الاهتمام بالتعليم كمجال مستهدف( ).

وفى إطار ما تقدم ولرغبة الباحث فى الكشف عن مدى فعالية برامج مؤسسات رعاية ذوى الصعوبات التعليمية فى دمجهم مجتمعياً وأى المؤسسات الحكومية أم الأهلية أكثر قدرة فى تحقيق هذا الهدف؟ ومعوقات تحقيق هذا الهدف قام الباحث بالإطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة والمرتبطة بموضوع دراسته لتساعده فى تحديد وصياغة مشكلة بحثه وفروضه.

ومن هذه الدراسات دراسة (جيمس جلوريا مارنت ٢٠٠٢) ( ) وكان موضوعها تطوير نموذج اجتماعى أكثر فاعلية لحاجات المعاقين وتطلعاتهم حيث رأت هذه الدراسة أن هناك قيوداً ناتجة عن الإعاقة الجسدية مثل الحرمان من الحقوق الاقتصادية والسياسية والتعليمية، وأوضحت نتائج الدراسة إلى أن هناك تميز بين هذه الشريحة من المجتمع، ونادت الدراسة بضرورة التثقيف الاجتماعى والتعليمى بمؤسسات المعاقين حتى يتم دمجهم بمجتمعهم.

وهذا ما أكدت عليه دراسة (أحمد إبراهيم، ٢٠٠٣) ( ) عن معوقات دمج المعاقين في مدارس التعليم العام ركزت على تحديد المعوقات التى تواجه عملية الدمج للمعاقين، وقد أبرزت دراسته على أن هناك مجموعة من المعوقات التى تحد من عملية الدمج، منها على سبيل المثال معوقات مرتبطة بالطفل المعاق ذاته مثل الإحساس بالنقص والدونية ومعوقات أسرية مثل: ضعف التعاون ما بين المنزل والمدرسة وقلة الموارد المالية للأسرة ورفضها لتعليمات المدرسة وكذلك رفض أباء الأطفال المعاقين لوجود أبنائهم مع الأطفال العاديين فى فصول مشتركة، هذا بالإضافة إلى أن الدراسة خرجت بمجموعة من المؤشرات التخطيطية التى يمكن من خلالها الحد من هذه المعوقات.

بينما ذهبت دراسة (على عباس دندراوى ٢٠٠٥) ( ) إلى التعرف على طبيعة الخدمات المقدمة من المؤسسات الحكومية والأهلية لتحقيق الدمج الاجتماعى للمعاقين ، وأكدت الدراسة على أهمية دور المؤسسات سواء الحكومية أو الأهلية فى تحقيق الدمج المجتمعى للمعاقين ، وان هناك بعض المعوقات الخاصة بالنواحى المادية

والتنظيمية والتى تحول دون قيام المؤسسات بدورها بطريقة فعالة، وأوصت الدراسة على أهمية دمج المعاقين فى مجتمعهم وضرورة إلحاق المعاقين بالعمل الذى يتناسب مع قدراتهم المتبقية والذى يساعد على مشاركتهم فى تنمية مجتمعهم ويساعدهم فى تحسين مستوى دخلهم.

وهذا ما أكدت عليه دراسة (سعودي محمد حسن ٢٠٠٦) ( ) التى

هدفت إلى تقويم فاعلية مؤسسات تأهيل المعاقين حركيا في تقييمها لخدمات الرعاية الاجتماعية للمعاقين حركيا ولقد توصلت نتائج الدراسة إلى مدي فاعلية خدمات وبرامج الرعاية الاجتماعية للمعاقين حركيا في اكسابهم مهارات وخبرات جديدة واستثمار طاقاتهم وخبراتهم واشارت إلي ضرورة وجود برنامج أكاديمي لاعداد وتدريب العاملين في مجالات رعاية تأهيل المعوقين حركيا والاهتمام بتنظيم الدورات التدريبة للعاملين لرفع مستوى ادائهم المهني.

وهذا ما أشارت إله دراسة (نهى محمد هلال ٢٠٠٧) ( ) والتى ركزت على الكشف والتعرف على طبيعة وكيفية ممارسة الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال الإعاقة للدور الدفاعى والعناصر المدعمة لحركتها فى الدافع والتحديات التى تواجهها عند أداء هذا الدور، وقد خلصت الدراسة إلى عدم قدرة الجمعيات الأهلية بشكلها الحالى على القيام بدورها الدفاعى، وأن أهم المعوقات التى تحد من ممارسة الجمعيات للدفاع، ضعف الوعى المجتمعى بحقوق المعاقين وانخفاض وعى المعاقين بحقوقهم، وأوصت الدراسة بضرورة نشر ثقافة حقوق الإنسان وتوافر التمويل اللازم ووجود شبكة بين هذه الجمعيات وتوافر الأخصائى الاجتماعى ذى الإعداد المهنى المناسب.

بينما وجهت دراسة (أولفت محمود ٢٠٠٧) ( ) إلى الفروق في الخصائص النفسية والسلوكية بين التلاميذ العاديين وبين التلاميذ ذوي صعوبات التعلم، وهل هناك فروق بين التلاميذ ذوي صعوبات التعلم الذي يعيشون في مخيم اللاجئين الفلسطينين وقد إختارت الدراسة بعض المتغيرات مثل المتغيرات الديمغرافية كالسن والجنس وهدفت إلى التعرف على بعض الخصائص النفسية والسلوكية التي تميز الاطفال ذوي صعوبات التعلم عن غيرهم من الاطفال العاديين ومدى اختلاف هذه الخصائص عند الاطفال ذوي صعوبات التعلم باختلاف الجنس (ذكور/ إناث) والمرحلة التعليمية (ابتدائي/ متوسط) ومكان الاقامة.

وأشارت دراسة (عزة نادي ٢٠١٢) ( )إلى وضع تصور مقترح لتفعيل دور الجمعيات الأهلية العاملة في مجال تأهيل المعاقين والوقوف علي الدور الحالي لها وتوصلت في نتائجها إلي ضرورة وجود برامج تدريب وتأهيل مستمرة بالإضافة لضرورة توافر هيكل تنظيمي إيجابي داخل الجمعية يوفر نظاما لحوافز العاملين وإيجاد مصادر تمويل لتلك الفئة من المعوقين لحل مشكلاتهم.

ومن خلال العرض السابق للدراسات السابقة فلا توجد أى دراسات متعمقة تتناول فعالية برامج المؤسسات الحكومية والأهلية في عملية الدمج المجتمعى ومن هنا كانت الحاجة إلى وجود دراسة تحدد فعالية برامج المؤسسات فى تحقيق الدمج المجتمعى لذوى صعوبات التعلم ومدى قدرة المؤسسات بإمكانياتها المادية والبشرية والتنظيمية على تحقيق عملية الدمج المجتمعى وفى ضوء الخصائص المتباينة لكل من المؤسسات الحكومية والأهلية وهل هناك تفاوت كبير بين فعالية كل نوع في تحقيق عملية الدمج المجتمعلذوى صعوبات التعلم.

ومن هنا جاءت الدراسة التى نحن بصددها للتعرف على مدى قدرة برامج المؤسسات فى تحقيق الدمج المجتمعى لذوى صعوبات التعلم.

ثانياً: المنطلقات النظرية للدراسة:

- **نظرية المنظمات Organization Theory:**

وتستند هذه النظرية إلى أن للمنظمات دور فى مساعدة المجتمع المحلى فى تحقيق أهدافه من خلال مواجهة احتياجاته والعمل على حل مشكلاته( ).

فالمنظمة كما عرفها بلاو وسكوت Blau and Scou بأنها تنشأ بطريقة مقصودة لتحقيق أهداف معينة( ).

وفى إطار بحثنا سوف نركز على التفاعل بين المؤسسات:

- فالمؤسسات تتفاعل باستمرار من أجل تحقيق فائدة مشتركة بطرق متعددة لا يمكن حصرها، ورغم أن الدراسات التنظيمية مالت إلى التركيز على مشاكل داخل المؤسسات، إلا أن العلاقات بين المؤسسات قد بدأت تحظى بالاهتمام ولعل ذلك يعود إلى أنه لا توجد منظمة تؤدى وظائفها كنسق مغلق مستقل، فكل المنظمات تعتمد على بعضها البعض من خلال عملية التبادل Exchange ويمكن أن نلاحظ شكلين من التفاعل بين المنظمات (التفاعل التنظيمى البسيط، والتفاعل التنظيمى المعقد)، فالعلاقات التنظيمية، تتراوح بين البساطة والتعقيد.

- وعليه فالتعاون أساسى وضرورى لإنجاز أهداف منظمة ما. كما أن التنافس ربما يساهم فى تحقيق اهداف المنظمة فى بعض المستويات، فالتنافس قد يكون عاملاً يدفع المنظمة إلى تجديد نفسها، وبناءاً عليه فتعاون المنظمات المتزايد يؤدى على زيادة الإنتاج وزيادة الفاعلية التنظيمية.

ثالثاً: تحديد مشكلة الدراسة:

مما لا شك فيه أن المنظمات غير الحكومية هى الشريك الأول للحكومات فى تحقيق الأهداف العامة الموضوعة طبقاً لسياسة الدولة والأهداف الخاصة بالفئات الضعيفة المهمشة كالأطفال، ولن تتمكن تلك المؤسسات من تحقيق أهدافها إلا من خلال وضع برامج تنموية وتدريبية داخلها، وتنسيق علاقاتها مع غيرها من المنظمات، فتعد مهنة الخدمة الاجتماعية بصفة عامة من أكثر المهن اهتماماً بهذه المؤسسات، وذلك لما تقدمه للمجتمع من خدمات وتعاملها مع جميع الفئات داخل المجتمع، ومن هذا المنطلق فتعتبر مؤسسات رعاية ذوى الصعوبات التعليمية من الأطفال أحد تلك المؤسسات التى تعانى من مجموعة من العقبات التى تحول دون تحقيقها لأهدافها وتقديم الخدمات بشكل مناسب، ولذلك فتعد عملية الوقوف على مدى فعالية تللك المؤسسات أحد مداخل الخدمة الاجتماعية التى تسعى إلى تعزيز دور تلك المؤسسات وزيادة قدرتها على دمج تلك الفئة مجتمعياً، **وعليه فتسعى الدراسة الحالية إلى تقييم مدى فعالية برامج الموسسات الحكومية والأهلية فى الدمج الاجتماعى لأطفال الصعوبات التعليمية**

رابعاً: أهمية الدراسة:

١) تعد المؤسسات أحد الأجهزة الهامة لتنظيم المجتمع التي يحقق الأخصائى الاجتماعي من خلالها أهداف الطريقة والمؤسسة ودورها الفاعل في تقديم الخدمات الاجتماعيه.

٢) انخفاض مستوي أداء المؤسسات المعنية بذوى الصعوبات التعليمية والأهداف التي وجدت من أجلها.
٣) الاهتمام الدولي والإقليمي بضرورة رعاية تلك الفئة لما تملكه من طاقة بشرية تؤثر علي تحقيق أهداف التنمية.
٤) توصيات الكثير من الدراسات بضرورة دراسة متطلبات فعالية المؤسسات وبناء قدراتها المؤسسية.

خامساً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:
١) الوقوف على مدى فعالية كلاً من المؤسسات الحكومية والأهلية فى تحقيق الدمج المجتمعى للأطفال ذوى الصعوبات التعليمية.
٢) تحديد أهم المعوقات المرتبطة بكل نوع من المؤسسات وتحول دون فعالية برامج الدمج المجتمعى.
٣) اقتراح مؤشرات تساهم فى تفعيل دور المؤسسات الحكومية والأهلية فى عملية الدمج المجتمعى.
٤) قد تساهم هذه الدراسة فى مساعدة القائمين على تخطيط وتنفيذ برامج الدمج المجتمعى فى المؤسسات المختلفة على تحديث استراتيجيات وأساليب العمل لتحقيق الهدف بفعالية أكبر.

سادساً: فروض الدراسة:

تعتمد الدراسة على اختبار صحة الفروض التالية:

الفرض الأول:

من المتوقع وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين فعالية المؤسسات الحكومية والمؤسسات الأهلية فى تحقيق الدمج المجتمعى للأطفال ذوى الصعوبات التعليمية.

وينطلق الفرض من اختلاف الخصائص الخاصة بكل نوع من تلك المؤسسات.

هذا ويمكن قياس الدمج المجتمعى للأطفال ذوى الصعوبات التعليمية من خلال المؤشرات التالية:

- إحداث تغيير فى نظرة المجتمع نحوهم.
- القدرة على مواجهة المشكلات.
- القدرة على تغيير السلوك.
- القدرة على اكتساب الخبرات والمهارات الجديدة.
- القدرة على تعديل وتغيير الاتجاهات السلبية.

الفرض الثانى:

من المتوقع وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين بعض المدخلات المؤسسية والفعالية فى تحقيق الدمج المجتمعى. وتتمثل هذه المدخلات فى: (إجراءات القبول، الإمكانيات المادية، الإمكانيات البشرية)

سابعاً: مفاهيم الدراسة:

١- مفهوم الفعالية :

لا يمكننا القول أن هناك مؤسسة جيدة بشكل مطلق كما أننا لا يمكننا القول أن البرنامج جيد بشكل كامل أو فعال من جميع الجوانب ولكن قد يكون البرنامج فعال من جانب دون الأخر وعلى هذا ولكي نتعرف على مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المراد الوصول إليها يجب أن نشير إلى مفهوم الفعالية.

ويعرف قاموس علم الاجتماع الفعالية على أنها الكفاءة أو الفعالية التي يوصف بها فعل معين ، وهي تعكس استخدام أكثر الوسائل قدرة على تحقيق هدف محدد ، ولا تمثل خاصية فطرية في أي فعل من الأفعال، بل تحدد عن طريق العلاقة بين الوسائل المتعددة ، والأهداف وفقا لترتيب أولويتها . ( )

ويعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية الفعالية على أنها الإطار الذي تتحقق من خلاله الأهداف المحددة مسبقا وذلك نتيجة لجهود مهنية مبذولة.( )

ويذهب البعض إلى أن الفعالية في تخطيط البرامج الاجتماعية هي الدرجة التي تم بها إنجاز الأهداف المنشودة أو نتائج المشروع ، وفى الخدمة الاجتماعية العلاجية هي القدرة على مساعدة العميل على تحقيق الأهداف من التدخل في فترة ملائمة من الوقت . ( )

وتعنى أيضاً أنها مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها و هي الإطار الذي تتحقق من خلاله الأهداف أو مدى قدرة المؤسسة على تحقيق وظائفها والمتوقع منها في نطاق البيئة الخارجية . ( )

وتعرف الفعالية بأنها فعل الشيء الصحيح على النحو الصحيح. والجهد مهما كانت كفاءته وعادة ما يكون عديم الفعالية إذا تم بذله في المهام غير المناسبة في الأوقات غير المناسبة أو بنتائج غير مخطط لها. ( )

ويعرفها (ريتشارد دافت) على أنها :

«مدى قدرة المؤسسة على استثمار الفرص المتاحة في بيئتها في سبيل توفير الموارد التي تمكنها من أداء وظائفها، حيث تتضح الفعالية بمدى تفاعل المؤسسة مع بيئتها للحصول على الموارد».( )

وفى ضوء العرض السابق للفعالية يحدد الباحث مؤشرات الفعالية في ضوء الدراسة الراهنة على النحو التالي : -

١. مناسبة البرامج والخدمات مع احتياجات المستفيدين.
٢. استجابة خدمات المؤسسة لحل مشكلات المستفيدين مع الأسرة وغيرها (الجيران والأصدقاء).
٣. سعى المؤسسة إلى تحسين وتطوير خدماتها بما يتفق مع احتياجات المستفيدين.
٤. حرص المؤسسة على إشراك المستفيدين في التخطيط لبرامجها.
٥. اهتمام المؤسسة بمعرفة راى المستفيدين في الخدمات التى يحتاجون اليها.
٦. مدى مساهمة خدمات المؤسسة في الحد من انعزال الأطفال ذوى صعوبات التعلم عن الآخرين.
٧. قهل تستطيع المؤسسة تحسين أو تعديل السلوك الفردى للأطفال ذوى صعوبات التعلم تجاه الأسرة والآخرين.

٢- مفهوم البرامج :

تعرف البرامج على أنها مجموعة شاملة ومترابطة من الإجراءات التي تتخذ في المجالات المختلفة مثل التعليم والتدريب ، وتوفير الرعاية الاجتماعية، و التوعية العامة والقواعد التنظيمية.( )

وتعنى كذلك أوجه النشاط المختلفة والعلاقات والتفاعلات والخبرات للفرد والجماعة التي توضع وتنفذ بمعرفة الجماعة وبمساعدة الأخصائي لمقابلة حاجتهم وإشباع رغباتهم . ( )

ويعرفها قاموس الخدمة الاجتماعية على أنها مجموعة من الأنشطة التي تعتمد على بعضها البعض وموجهة

لتحقيق غرض أو مجموعة من الأغراض وفى الخدمات الاجتماعية يعتبر البرنامج استجابة منظمة للمشكلة الاجتماعية . ( )

ويمكن تحديد مفهوم البرامج إجرائيا في ضوء الدراسة الراهنة على النحو التالي :

١. بأنها تلك الخدمات التي تقدم للأطفال المترددين على المؤسسات التي تعمل في مجال صعوبات التعلم.
٢. تقدم هذه الخدمات داخل المؤسسات أو خارجها لمن يقومون وتتضح في برامج تأهيل الأطفال ذوى صعوبات التعلم.
٣. يقوم بتقديم الخدمات متخصصون يمثلون فريق العمل في المؤسسة ويمثل الأخصائي الاجتماعي أحد المتخصصين في ذلك المجال.

(ج) مفهوم الدمج المجتمعى للأطفال ذوى صعوبات التعلم:

يعتبر مفهوم الدمج من المفاهيم التي تشكل اهتمام لدى جميع العاملين والمهتمين في حقل رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، وأن المجتمعات التي مازالت تتثابر في رعاية ذوى الصعوبات التعليمية وفي تأهيلهم، وجدت في فكرة الدمج الخلاص الأساسي والرئيسي للعلاج والوقاية، فالطفل من ذوى الصعوبات التعليمية يحتاج إلي شتى أوجه الرعاية من خلال منظور الدمج حتى يتسنى له الحصول على الاحترام والتقدير المجتمعي، وحتى يتسنى له العيش في الحياة الكريمة التي تسعى الأنظمة المعنية به لتوفيرها له.

ويعرف الدمج على أنه دمج الأطفال غير العاديين المؤهلين مع أقرانهم دمجا زمنيا ،تعليميا، واجتماعيا حسب خطة وبرنامج وطريقة تعليمية مستمرة تقر حسب حاجة كل طفل على حدة .

أنواع الدمج:

أ : الدمج التعليمى

ويعتبر شكلاً من أشكال الدمج الأكاديمي، حيث يلتحق الطلاب بالمدارس العامة ،وفيه يتم إلحاق الطلاب الأسوياء والمعاقين في صف دراسي مشترك وتحت برنامج أكاديمي موحد، يتلقي كلا الجانبين عملية التعليم فيه، ويتحقق ذلك من خلال إنشاء ملحقة الدمج بجمعيات تنمية المجتمع ويتم بهذا استقبال الطلاب الأسوياء والمعاقين على فترات لشرح أجزاء معينة من المحتوى الأكاديمي، وهذا يتطلب وجود كادر تنسيقي ناجح يستطيع التواصل مع المدارس والتنسيق معهم لاستقبال الطلاب بالجمعية.

ب : الدمج الاجتماعي

يقصد به دمج المعاقين مع الأسوياء في السكن والعمل، ويمكن للمؤسسة أداء دورها في هذا المجال من خلال:

- الإعداد لرحلات للمعاقين والأسوياء.
- تدريب المعاقين ذهنياً داخل ورش المؤسسة مع الأسوياء.
- محاولة الاستفادة من قدرات المعاقين قدر الإمكان في المؤسسة ومشاركتهم الأنشطة المختلفة وفقاً لقدراتهم.
- عمل لقاءات ومحاضرات وندوات يساهم فيها المعاقين .

ثامناً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

١- نوع الدراسة:

تنتمى هذه الدراسة إلى الدراسات التقويمية التى تستهدف قياس فعالية كلا من المؤسسات الحكومية والأهلية لرعاية ذوى الصعوبات التعليمية فى تحقيق الدمج المجتمعى بهدف تحديد قدرة تلك المؤسسات على تحقيق

أهداف الدمج ويتم ذلك من خلال تحديد مدى فعالية كلاً من المؤسسات الحكومية والأهلية والعوامل المؤثرة على فعالية كلاً النوعين من المؤسسات.

٢- المنهج المستخدم:

يشير مفهوم المنهج إلى أنه الطريقة التى يتبعها الباحث لدراسة المشكلة موضوع الدراسة( )، فالمنهج المستخدم هو منهج (المسح الاجتماعى).

فالمسح الاجتماعى هو الدراسة العلمية لظروف المجتمع وحاجاته بقصد الحصول على بيانات ومعلومات كافية عن ظاهرة معينة وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات بشأنها، ولقد اتفق جميع دراسات المسح الاجتماعى على بعض النقاط منها ما يلى:

١- يتم الدراسة العلمية للظواهر الموجودة فى جماعة معينة وفى مكان محدد.

٢- تنصب الدراسة على الوقت الحاضر حيث تتناول أشياء موجودة بالفعل وقت إجراء المسح وليس ماضيه.

٣- تتعلق الدراسة بالجانب العملى فى محاولة للكشف عن الأوضاع القائمة لمحاولة النهوض بها ووضع خطة أو برنامج للإصلاح الاجتماعى، كما يستفاد من البحث الاجتماعى فى دراسة مشكلات المجتمع القائمة ومعرفة الأفراد والمجتمعات المهتمة بحل هذه المشكلات واقتراح حلول لها( ).

ومن هنا فقد اعتمدت الدراسة على المنهج العلمى باستخدام:

١- المسح الاجتماعى الشامل لبعض مؤسسات رعاية المعاقين (المهتمين بذوى صعوبات التعلم من الأطفال) الحكومية والأهلية بالقاهرة والتى يبلغ عددهم ٨ مؤسسات ٦ مؤسسات حكومية، ٢ مؤسسة أهلية.

٢- المسح الاجتماعى بالعينة للمستفيدين من خدمات تلك المؤسسات من المستفيدين وقد بلغ حجم العينة ٢٢٠ مستفيد بواقع ١٢٠ مستفيد من المؤسسات الحكومية ، ١٠٠ مستفيد من المؤسسات الأهلية. وذلك لعدم وجود إحصائيات خاصة بالعدد الإجمالى للمستفيدين من خدمات المؤسسات (إطار معاينة) يسمح بتحديد الحجم الأمثل للعينة.

٣- أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على:

(١) استمارة استبار للمستفيدين من خدمات مؤسسات رعاية المعاقين داخل محافظة القاهرة وقد اشتملت الاستمارة على الأبعاد التالية:

أ : البيانات الأولية من السؤال رقم (١- ١٠)

ب : فعالية المؤسسة من السؤال رقم (٨- ١٨).

ج : دور المؤسسة فى تحقيق الدمج المجتمعى للمعاقين من السؤال رقم (١٩- ٢٣)

هـ : المعوقات التى تحد من فعالية المؤسسة فى تحقيق الدمج المجتمعى من السؤال رقم (٢٣- ٢٥)

و : مقترحات لتفعيل دور المؤسسات فى تحقيق الدمج المجتمعى السؤال رقم (٢٦)

(٢) دليل دراسة حالة للمؤسسات الثمانية لمعرفة بعض المحددات في كل نوع من المؤسسات وهى عدد المستفيدين في كل مؤسسة- عدد البرامج والأنشطة- نوع البرامج والأنشطة- مصادر التمويل- القوى البشرية من حيث العدد والتخصص والخبرة- التأكد من مدى وجود الدمج المجتمعى كهدف رئيسى أو فرعى.

٤- مجالات الدراسة:

(أ) المجال المكانى:

بناءاً على المعلومات التى توصل إليها الباحث من الإدارة العامة لتأهيل المعاقين بوزارة التضامن الاجتماعى والتى أوضحت أن عدد الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال تأهيل المعاقين على مستوى محافظة القاهرة عددها ٢٥٠ جمعية فقط مع ملاحظة أن هناك بعض الجمعيات التى تقدم خدمات تأهيل وللأسف تم إيقافها لعدم استمرارية النشاط، وبناء عليه فقد قام الباحث باختيار عينة عشوائية من منظمات المعاقين بمحافظة القاهرة من وعلى وجه الخصوص تم إختيار المؤسسات التى تهتم بذوى صعوبات التعلم وبلغ عينة المؤسسات المختارة ٨ مؤسسات.

وقد تم اختيار هذه المؤسسات وفق الشروط التالية:

١- ألا تكون المؤسسة متوقفة النشاط.

٢- أن يكون لديها نشاط فعلى تمارسه.

٣- أن يكون معترف بها من قبل وزارة التضامن الاجتماعى وتعمل تحت إشرافها.

٤- أن يكون للمؤسسة مقر فعلى.

٥- أن تكون مهتمة بالأطفال ذوى صعوبات التعلم.

٦- ترحيب المؤسسات بإجراء الدراسة.

(ب) المجال البشرى:

١- عينة للمستفيدين من مؤسسات رعاية المعاقين الحكومية والأهلية وبلغ عددهم ٢٢٠ مستفيد مقسمين إلى ١٢٠ مستفيد من المؤسسات الحكومية، ١٠٠ مستفيد من المؤسسات الأهلية.

٢- جميع المديرين المنفذين في المؤسسات مجال الدراسة وعددهم (٨).

(ج) المجال الزمنى: وهى فترة الزمنية لجمع البيانات.

تاسعاً: النتائج العامة للدراسة:

١: بالنسبة لخصائص عينة الدراسة

١- يتضح من جداول الدراسة أن خصائص المستفيدين من المؤسسات الحكومية أغلبهم من الذكور بنسبة ٥٨,٣٪ وأن ٧٩٪، كذلك بالنسبة للمستفيدين من المؤسسات الأهلية فأغلب المستفيدين من الذكور بنسبة ٥٨٪ وأن ٨٤٪.

٢- أن المستفيدين في كلاً النوعين من المؤسسات تتركز أعمارهم في الفئة أقل من ١٥ سنة بنسبة ٣٦,٧٪ بالنسبة للمؤسسات الحكومية ونسبة ٣٤٪ للمؤسسات الأهلية وبصفة عامة فإن أكثر من ٥٥٪ من المستفيدين فى كلا النوعين من المؤسسات يقل سنهم عن ١٦ سنة.

٣- أن النسبة الكبيرة من المستفيدين هم من ذوى صعوبات التعلم الخاصة بالقراءة والكتابة بنسبة ٣٥,٨٪ بالمؤسسات الحكومية، ٤٠٪ بالمؤسسات الأهلية.

٤- أن غالبية المستفيدين من خدمات المؤسسة بلغت مدة استفادتهم من خدمات المؤسسة أقل من سنة بنسبة ٤٩,٢٪ بالنسبة للمؤسسات الحكومية، بينما تقل عن ذلك فى المؤسسات الأهلية وأن ١١٪ فقط من إجمالى

المستفيدين عينة الدراسة هم المستفيدين لمدة تزيد عن ٣ سنوات.

٢: النتائج الخاصة برأى المستفيدين فى خدمات المؤسسة:

١- جاءت خدمات التأهيل والتعليم العام والمهنى فى الترتيب الأول بالنسبة لكلا النوعين من المؤسسات واحتلت الخدمات الإرشادية، والترفيهية والاجتماعية فى الترتيب الأخير بالتبادل بالنسبة لكلا النوعين من المؤسسات، وهو ما يشير إلى تركز الخدمات في كلا النوعين من المؤسسات على خدمات التأهيل واتعليم العام والمهنى وعدم الاهتمام بالخدمات الإرشادية والاجتماعية والترفيهية بالرغم من أهميتها في عملية الدمج.

٢- أن نسبة ٥٢,٥٪ من المبحوثين في المؤسسات الحكومية يرون أن المؤسسة ساعدتهم على التفاعل بينما كانت النسبة ٤٠٪ في المؤسسات الأهلية.

٣- يعبر ٦٦,٧٪ من المبحوثين فى المؤسسات الحكومية عن رضاهم عن برامج المؤسسة وأن هذه البرامج مناسبة وتساعد فى تحقيق التفاعل الاجتماعى مع الآخرين والمجتمع، بينما تقل النسبة فى المؤسسات الأهلية إلى النصف حيث يرى ٣٥٪ فقط من المبحوثين أن برامج المؤسسة تساهم فى عملية التفاعل الاجتماعى، وهو ما يكشف مزيد من الرضا من جانب المستفيدين من خدمات المؤسسات الحكومية عن برامج المؤسسات فى تحقيق التفاعل الاجتماعى أكثر من المستفيدين من برامج المؤسسات الأهلية.

٣: فعالية المؤسسة:

١- تتناسب البرامج مع احتياجات المستفيدين في الترتيب الأول لكلا النوعين من المؤسسات بينما جاء دور المؤسسة على جعل المستفيدين أكثر قدرة على المشاركة والانخراط في أنشطة المجتمع المختلفة بدون خوف أو قلق في الترتيب الثانى بالنسبة للمؤسسات الحكومية والترتيب الثالث بالنسبة للمؤسسات الأهلية.

٢- أما بالنسبة لاستجابة خدمات المؤسسة لحل مشكلات المستفيدين مع الأسرة وغيرها فجاء في المركز الخامس بالنسبة للمؤسسات الحكومية والمركز السادس في المؤسسات الأهلية.

٣- أما حرص المؤسسة على اشتراك المستفيدين في التخطيط لبرامجهم فقد جاء في ترتيب متأخر بالنسبة للمؤسسات الحكومية والترتيب الرابع بالنسبة للمؤسسات الأهلية مما يعكس وجود مرونة في وضع الخطط والبرامج الخاصة بالمستفيدين في المؤسسات الأهلية عنه في المؤسسات الحكومية

٤: فعالية المؤسسات في تحقيق الدمج المجتمعى:

١- التغيير فى السلوك قد احتل الترتيب الأول فى كلاً من المؤسسات الأهلية والمؤسسات الحكومية بالنسبة لعملية الدمج بينما جاء التغير وتعديل الاتجاهات فى الترتيب الثانى بالنسبة للمؤسسات الحكومية وفى الترتيب الثالث بالنسبة للمؤسسات الأهلية.

أما المساهمة فى حل المشكلات الخاصة بالحياة اليومية فجاءت فى الترتيب الثالث بالنسبة للمؤسسات الحكومية وفى الترتيب الثانى فى المؤسسات الأهلية.

أما التمكن من الحصول على خدمات مجتمعية من البيئة فقد جاء فى ترتيب متأخر فى كلا النوعين من المؤسسات على الرغم من أن هذه الخدمة قد تكون أكثر الخدمات ارتباطاً بعملية الدمج المجتمعى.

وهو ما يكشف قصور شديد فى كلا النوعين من المؤسسات فى علاقاتهم بالمجتمع وتيسير سبل الاستفادة من الخدمات المجتمعية لصالح العملاء.

٢- وتشير نتائج الدراسة فيما يتصل بقدرة المؤسسات في إحداث تغيير في المكانة الاجتماعية بالنسبة للمؤسسات الحكومية احتل مساعدة المستفيد على اكتساب قيم الاعتزاز بالنفس الترتيب الأول بنسبة مرجحة ٩٢,٨٪، وجاء

فى الترتيب الثانى إسهام المؤسسة فى التعرف على مهارات جديدة بنسبة مرجحة ٩٢,٢٪، ثم ساعدته فى الشعور بأهمية ما يقوم به في المجتمع بنسبة مرجحة ٨٨,٦٪، بينما جاء الترتيب في المؤسسات الأهلية بأن المؤسسة ساعدت على تكوين علاقات إيجابية مع الآخرين فى الترتيب الأول بنسبة مرجحة ٩١٪ ، ثم ساهمت فى تعريفه على أصدقاء جدد لم يكن يعرفهم فى الترتيب الثانى بنسبة مرجحة ٨٥٪، ثم جاء اكتساب قيم الاعتزاز بالنفس فى الترتيب الثالث بنسبة مرجحة ٨٣,٣٪.

٣- أما فيما يتصل بقدرة المؤسسات ومدى فعاليتها في تغيير الاتجاهات فإن النتائج تشير أن الخدمات المقدمة في المؤسسات الحكومية لتغير الاتجاهات قد ساهمت في تعديل المشاعر السلبية نحو الآخرين بنسبة مرجحة ٩٥,٣٪، وجاء فى الترتيب الثانى أن الخدمات المقدمة تزيد من القدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشكلات بنسبة مرجحة ٨٦,٧٪، وفى الترتيب الثالث ساعدت في الشعور بالأمن والأمان تجاه الحالة الصحية بنسبة مرجحة ٨٦,٤٪، بينما كانت في المؤسسات الأهلية، أن الخدمات المقدمة بالمؤسسة ساهمت في تعديل المشاعر السلبية نحو الآخرين بنسبة مرجحة ٨٧,٧٪، وفى الترتيب الثانى أنها أدت إلى زيادة القدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشكلات بنسبة مرجحة ٨٢,٣٪، وفى الترتيب الثالث أنها ساهمت فى التخلص من الانعزال والاندماج مع الآخرين بنسبة ٧٩,٣٪.

٤- أما فيما يتصل بقدرة المؤسسات ومدى فعاليتها في المساعدة على مواجهة المشكلات فقد جاءت في المؤسسات الحكومية وفقاً للترتيب التالى مساعدة المعاق على الاستفادة من خبرات الآخرين في حل مشكلاته فى الترتيب الأول بنسبة مرجحة ٩٠٪، ثم ساهمت في تقليل حدة القلق بشأن أعاقتى بنسبة مرجحة ٨٩,٤٪، ثم توجيه المؤسسة للمعاق للخدمات الأخرى المكملة في المجتمع بنسبة مرجحة ٨٨,٦٪، بينما جاء الترتيب في المؤسسات الأهلية على النحو التالى ساعدتنى على الاستفادة من خبرات الآخرين في حل مشكلاتى بنسبة مرجحة ٨٤,٧٪، ثم مكنتنى من اكتشاف مشكلاتى والعمل على مواجهتها بنسبة مرجحة ٨٣,٧٪، ثم ساهمت في تقليل حدة القلق بشأن أعاقتى بنسبة ٨٣,٣٪.

٥- أما فيما يتصل بقدرة المؤسسات ومدى فعاليتها في تغير السلوك فقد جاءت في المؤسسات الحكومية وفقاً للترتيب التالى: أصبحت أشارك بإيجابية أكثر بنسبة ٩١,١٪، ثم احترام أراء الآخرين بنسبة مرجحة ٩٠,٦٪، ثم تكوين علاقات خارجية بنسبة مرجحة ٩٠,٣٪.

بينما كانت في المؤسسات الأهلية على الترتيب التالى: ساعدتنى على المشاركة فى الأنشطة الاجتماعية بنسبة مرجحة ٨٩,٣٪، ثم احترام أراء الجماعة بنسبة مرجحة ٨٨٪، ثم أصبحت المشاركة بإيجابية أكثر بنسبة مرجحة ٨٧٪.

٦- أما فيما يتصل بقدرة المؤسسات ومدى فعاليتها في المساعدة في اكتساب الخبرات والمهارات الجديدة فقد جاءت في المؤسسات الحكومية وفقاً للترتيب التالى تزودت بالخبرات الجماعية في التعامل مع الآخرين بنسبة مرجحة ٩٣,٣٪، ثم التجاوب مع أعاقتى والتعايش معها بنسبة مرجحة ٩٠٪، ثم أستطيع تقديم مشورة لأى معاق بأهم برامج المؤسسة التى تفيده بنسبة مرجحة ٨٨,٩٪.

بينما جاءت في المؤسسات الأهلية وفقاً للترتيب التالى تزودت بالخبرات الجماعية في التعامل مع الآخرين بنسبة مرجحة ٩١٪، ثم اكتساب المهارة في تكوين علاقات اجتماعية بنسبة مرجحة ٨١,٣٪، ثم استخدام واستثمار وتنمية القدرات المتبقية بنسبة مرجحة ٧٨,٧٪.

٧- تكشف نتائج الدراسة أن عملاء المؤسسات الحكومية أكثر رضا عن إجراءات القبول حيث أنها تتميز بالسهولة والبساطة أكثر من عملاء المؤسسات الأهلية.

٨- تشير نتائج الدراسة إلى أن هناك توافر أفضل للموارد والإمكانيات المادية فى المؤسسات الأهلية أكثر منها فى

المؤسسات الحكومية.

٩- كذلك فإن هناك توافر للعناصر البشرية العاملة فى المؤسسات الأهلية أكثر من المؤسسات الحكومية.

١٠- تشير نتائج اختبار فروض الدراسة إلى قبول الفرض الرئيسى الأول بوجود فروق دالة إحصائياً بين فعالية كل من المؤسسات الحكومية والأهلية لرعاية الأطفال ذوى الصعوبات التعليمية فى عملية الدمج المجتمعى لهم لصالح المؤسسات الحكومية.

١١- ولا توجد علاقة بين إمكانيات المؤسسة وفعاليتها فيما يتصل بالموارد والإمكانيات المادية والبشرية حيث تشير نتائج الفرض الثانى إلى عدم وجود علاقة بين وفرة الموارد والإمكانيات المادية وبين قدرة المؤسسة على تحقيق الدمج المجتمعى.

كذلك لا توجد علاقة بين وفرة الإمكانيات البشرية وبين قدرة المؤسسة على تحقيق الدمج المجتمعى.

٥: المعوقات:

١٢- أما عن المعوقات فإن نتائج الدراسة تشير إلى أن المعوقات التى تحد من فعالية المؤسسات الحكومية في تحقيق الدمج المجتمعى للأطفال ذوى الصعوبات التعليمية ترجع إلى المؤسسة تتمثل فى قلة الموارد والإمكانيات المتاحة بنسبة مرجحة ٨٥٪ وأن المعوقات التى ترجع إلى المجتمع هى انخفاض الوعي الثقافى للأفراد والمجتمع تجاه الأطفال ذوى الصعوبات التعليمية بنسبة مرجحة ٧٨,٣٪ والمعوقات التى ترجع إلى الأسرة هى عدم الاهتمام الكافى بهم من قبل الأسرة بنسبة مرجحة ٧٥٪.

بينما كانت المعوقات التى ترجع إلى المؤسسة بالنسبة للمؤسسات الأهلية تتمثل فى قلة الموارد والإمكانيات المتاحة بنسبة مرجحة ٨٢٪ وأن المعوقات التى ترجع إلى المجتمع هى نظرة العطف والشفقة من جانب أفراد المجتمع للأطفال ذوى الصعوبات التعليمية بنسبة مرجحة ٨٨,٣٪، وأن المعوقات التى ترجع إلى الأسرة هى الشعور بالخجل بسبب وجود شخص معاق داخل الأسرة بنسبة مرجحة ٧٧,٧٪.

٦: المقترحات.

١٣- كما بينت الدراسة أن أهم المقترحات التى يمكن من خلالها تفعيل دور المؤسسات الحكومية والأهلية لرعاية الأطفال ذوى الصعوبات التعليمية في تحقيق الدمج المجتمعى لهم هى اهتمام المؤسسة بتدريب العاملين للتعامل مع الأطفال ذوى الصعوبات التعليمية بنسبة مرجحة ٩٥,٨٪، ثم تنمية قدرات العاملين بالمؤسسات بنسبة مرجحة ٩٥,٦٪، ثم الإعلان عن خدمات المؤسسة بوسائل مختلفة بنسبة ٩١,٧٪ بالنسبة للمؤسسات الحكومية بينما كانت المقترحات الخاصة بتفعيل دور المؤسسات الأهلية هى اهتمام المؤسسة بتدريب العاملين للتعامل مع الأطفال ذوى الصعوبات التعليمية بنسبة مرجحة ٩٥٪، ثم تناسب البرامج التدريبية لنوع الإعاقة بنسبة مرجحة ٨٧,٣٪، ثم الإعلان عن خدمات المؤسسة بوسائل مختلفة بنسبة مرجحة ٨٧٪.

هذا ويشير الباحث إلى ضرورة تحقيق ما يلى حتى يتم تفعيل دور المؤسسات المختلفة فى تحقيق الدمج المجتمعى للأطفال ذوى صعوبات التعلم:

١- الاهتمام بعملية التكامل بين المؤسسات العاملة في مجال رعاية الأطفال ذوى الصعوبات التعليمية الحكومية والأهلية.

٢- التقييم المستمر لعملية الدمج المجتمعى لمعرفة أوجه القصور للعمل على حلها وأوجه القوة لدعمها.

٣- التعرف على الثغرات الموجودة في المؤسسات الحكومية والبحث عن إمكانية تكاملها مع مميزات المنظمات الأهلية.

٤- الاستفادة من الموارد المتاحة في كلاً النوعين من المؤسسات وتحقيق التبادل فيما بينهم.
٥- تطوير معارف ومهارات الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مجال رعاية الأطفال ذوى الصعوبات التعليمية وتمكينهم من تجويد أدائهم في الدمج المجتمعى خاصة فيما يتصل بتوفير برامج متخصصة لها مواصفات ومعايير محددة.
٦- الإطلاع على خبرات الدول المتقدمة في الدمج والاستفادة منها.
٧- الإعلان عن الأنشطة والخدمات التى تقدمها المؤسسات المهتمة بالأطفال ذوى الصعوبات التعليمية بوسائل مختلفة.
٨- إعداد برامج تدريبية متخصصة على جميع المستويات داخل كل مؤسسة تتعلق ببرامج الدمج.
٩- العمل على دعم العلاقات الأفقية بين مؤسسات رعاية المعاقين والمؤسسات الأخرى على المستوى المحلى وكذلك العلاقات الرأسية على مستوى المجتمع الأكبر حيث يمكنها بذلك العمل معاً على توضيح أهمية وضرورة دمج الأطفال ذوى الصعوبات التعليمية داخل مجتمعهم.
١٠- تشجيع إدارة المؤسسة على تبادل الزيارات مع مؤسسات المجتمع الأخرى مما يساهم في توفير فرص الاختلاط للمعاقين بغيرهم من الأسوياء مما يساعدهم على اكتساب مهارات جديدة.
١١- محاولة ربط المؤسسات بأسر المعاقين حتى تتمكن من أن تقدم لهم الدعم المادى والمعنوى وذلك بغرض استفادة الأسر من هذه المؤسسات بقدر الإمكان.
١٢- تكوين فريق عمل قادر على التعاون في انسجام في ظل وجود استراتيجية منهجية واضحة للعمل.
١٣- خلق مناخ مجتمعى مناسب من خلال تعديل نظرة واتجاهات المجتمع نحو المعاقين.
١٤- استخدام الإعلام الجماهيرى بكثافة لتشجيع المجتمع على التعاون وتقديم كافة التسهيلات التى تسمح للمعاقين بالاندماج فى المجتمع مع الأسوياء فى التعليم والعمل بدون أى تمييز.

أولا: المراجع العربية

١. أحمد إبراهيم حمزة: معوقات دمج المعاقين فى مدارس التعليم العام، نحو مؤشرات تخطيطية لمواجهتها، بحث منشور، المؤتمر العلمى السادس عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٣.
٢. أحمد زكى بدوى : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة كنعان، ١٩٨٢.
٣. أحمد شفيق السكرى : قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، دار المعرفة ، ٢٠٠٠.
٤. أحمد شفيق السكري : قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية،جامعة القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، دار المعرفة ، ٢٠٠٠).
٥. أولفت محمود : بعض سمات الشخصية والمهارات الاجتماعية لدى الأطفال من ذوى صعوبات التعلم، جامعة بيروت، كلية الآداب، ٢٠٠٧.
٦. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : مصر فى أرقام ٢٠١١ ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠١١.
٧. خديجة أحمد أحمد السباعي : صعوبات التعلم « أسسها ،نظرياتها ، تطبيقاتها «، القاهرة ، مكتبة النهضة ، ٢٠٠٤ .
٨. رشاد أحمد عبد اللطيف: نماذج ومهارات طريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية، مدخل تكامل، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، سنة ١٩٩٩.
٩. روجر فريتس ، مكتبة جرير للترجمة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢.
١٠. سعودي محمد حسن: تقويم فاعلية مؤسسات تأهيل المعاقين حركيا « دراسة وصفية على مؤسسات التأهيل « اسيوط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أسيوط، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٦.
١١. السيد جمعة السيد: ندوة قومية حول المواثيق والاتفاقات العربية والدولية بقضية تشغيل الاشخاص ذوي

الإعاقة، القاهرة، منظمة العمل العربي، سبتمبر، ٢٠١٢.
١٢. عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث العلمى، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧١.
١٣. عبد الحليم رضا: البحث فى الخدمة الاجتماعية، القاهرة، الثقافة المصرية للطباعة والنشر، ١٩٩٩.
١٤. عبد الخالق محمد عفيفى : الأسرة والطفولة « اتجاهات نظرية وممارسات تطبيقية « القاهرة، مكتبة عين شمس ، ٢٠٠٥ .
١٥. عبد الخالق محمد عفيفى : الخدمة الاجتماعية المعاصرة ومشكلات الأسرة والطفولة، القاهرة ، مكتبة عين شمس ،١٩٩٩.
١٦. عزة نادي عبد الظاهر: تصور مقترح لتفعيل دور الجمعيات الأهلية المصرية في مجال تأهيل المعوقين في ضوء خبرات بعض الدول، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الفيوم، كلية التربية، ٢٠١٢.
١٧. على الدين السيد: ذوى الاحتياجات الخاصة من منظور الخدمة الاجتماعية، بحث منشور، مجلة الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الثانى عشر، ٢٠٠١.
١٨. على عباس دندراوى: دور المؤسسات الحكومية والأهلية فى تحقيق الدمج الاجتماعى للمعاقين فى المجتمع، بحث منشور، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد ١٨، كلية الخدمة الاجتماعية، حلوان، أبريل ٢٠٠٥.
١٩. علية حماد الحسيني وآخرون :دمج المعاق ذهنياً بين النظرية والتطبيق، القاهرة،جامعة أسيوط، ٢٠١١.
٢٠. فتحي السيد عبد الرحيم : سيكولوجية الأطفال غير العاديين و استراتيجيات التربية الخاصة، جامعة بيروت العربية، كلية الآداب، ١٩٩٢.
٢١. اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب أسيا، جامعة الدول العربية، المؤتمر العربي الإقليمي حول معايير التنمية وحقوق الأشخاص ذوي الاعاقات، وزارة التضامن والعدالة الاجتماعية لبنان، بيروت ٢٧-٢٩ مايو ٢٠٠٣.
٢٢. ماهر أبو المعاطى : دور الأخصائى الاجتماعى فى تحقيق الرعاية المتكاملة للمعوقين فاقدى الأطراف، بحث منشور، المؤتمر العلمى الثانى، كلية الخدمة الاجتماعية، حلوان، ١٩٨٨.
٢٣. محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩.
٢٤. المراجع
٢٥. منى طه محروس السيد : تقويم خدمات الجمعيات الأهلية لمكافحة المخدرات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ٢٠٠١.
٢٦. نادية عبد العزيز محمد حجازى : تقويم برامج العمل مع الجماعات في تنمية مهارات الدمج الاجتماعي لأطفال التوحد، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الثالث والثلاثون، الجزء العاشر ،جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠١٢.
٢٧. ناهد رمزى ، عبد الفتاح مرسى وآخرون : البرنامج التدريبي الشامل لتصميم وتنفيذ وتقييم برامج تدخل ل مواجهة مشكلة عمل الأطفال ، النموذج التدريبي الأول، المجلس العربي للطفولة والتنمية ، بدون سنة نشر.
٢٨. نصيف فهمى منقريوس : ديناميكيات العمل مع الجماعات ، سلسلة الجماعات الإنسانية والتنمية البشرية ، الكتاب الثاني عشر، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، مكتبة زهراء الشرق ، ٢٠٠٤.
٢٩. نهى محمد هلال: الدور الدفاعى للجمعيات الأهلية العاملة فى مجال الإعاقة ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، حلوان، ٢٠٠٧.

ثانياً المراجع الأجنبية

30. Carol bellamy : Childhood under threat ، the state of the world›s children,2005,
Unicef,2005 .
31. James Boria Morant: An Evaluation of Social Work Physical Disabilities May Not Be Defined as having preferential parking,Union institute University, 2000.
32. Richard L-daft: Organization theory and design , N.Y, west publishing co ، 1983 .
33. Spaac and Unicef : children beyond the boundaries of protection , an in-depth study of street children in greater Cairo ، 2004 .
34. Unicef: children and women of rural Egypt,The United Nations Children's Fund press ، 2003.
35. Unicef: fact for life ، Egyptian pediatrics association ، second print, 1999 .
36. W. Richard Scott: Organizations, USA, Hall international, 1992.